مذكرة إلى الرئيس من الدكتور عبد المنعم القيسونى
بشأن تسديد نفقات إصلاح القناة ومستقبلها
فى ١٩٥٧/٣/٢٨[1]

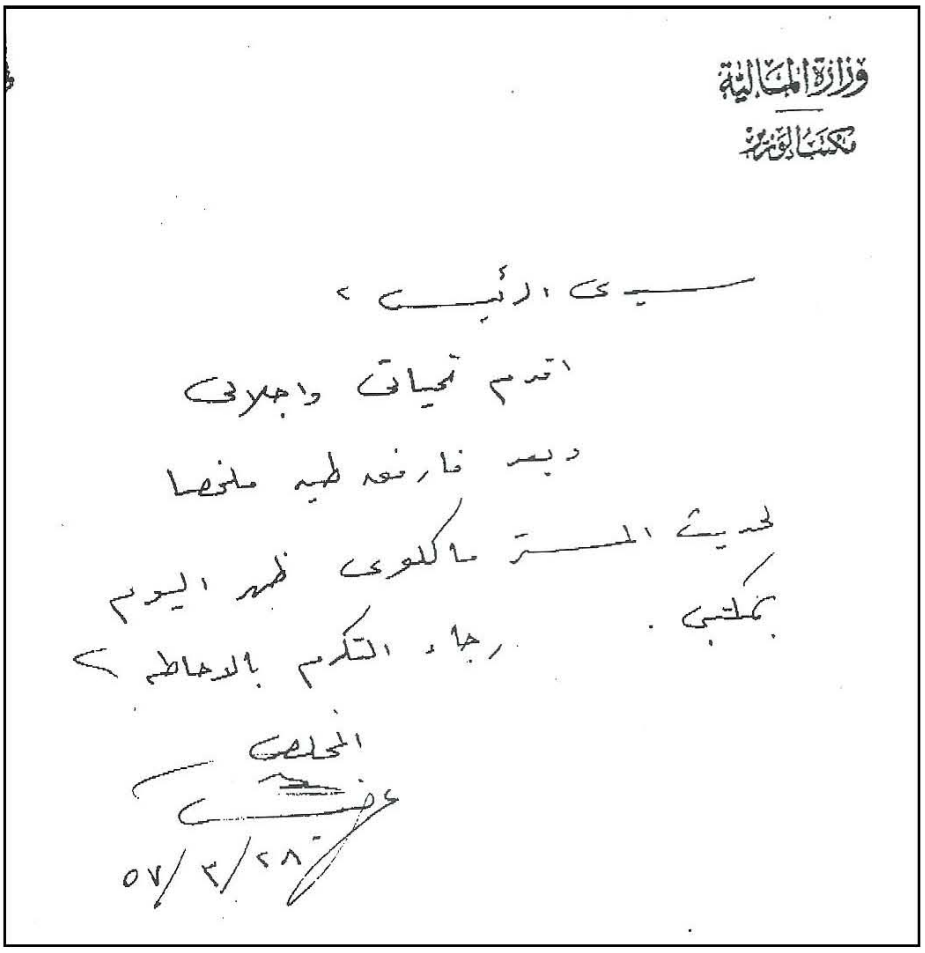

وزارة المالية
مكتب الوزير

سيدى الرئيس ،

أقدم تحياتى واجلالى

وبعد فأرفع لعلمكم ملخصا
لحديث المستر ماكلوى لنا اليوم
بمكتبى .

رجاء التكرم بالاحاطة ،

المخلص

٥٧/٣/٢٨

(١) مذكرتان من د. عبد المنعم القيسونى: الأولى بشأن الميزانية العامة والميزانية الانتاجية، والميزان الحسابى للدولة، من أول يناير الى ٣٠ أبريل ١٩٥٧، فى ١٩ مايو ١٩٥٧، ملحق رقم ٩ بالاسطوانة المدمجة.

وزارة الماليـة والاقتصاد
مكتب الوزير

قابلنى اليوم المستر ماكلوى ـ عضو لجنة سكرتير عام هيئة الأمم المتحـــدة لتطهير القناة ـ وتحدث فى مسألة تسديد نفقات الاصلاح وفى مستقبل القنـــاة وأبـرز أنه يتحدث بصفة شخصية فى الموضوع الثانى وبدون توجيه من الامـــم المتحدة أو من أى دولة بالذات .

وقد ذكر فيما يختص بنفقات الاصلاح أنها بلغت حوالى ١٥ مليون دولار اقترضتها الأمم المتحدة من دول مختلفة ، وأنه يهمه سداد هذه المبالغ بأقـرب فرصة حتى يمكن تدعيم مركز الأمم المتحدة من الناحية المالية ، والحصول علـــى ما قد تحتاج اليه من قروض مستقبلا لأى غرض من الاغراض الهامة التى قد تواجـه بها . وقد اقترح لذلك أن ترفع الرسوم بمقدار ١٠٪ على أن تخصص حصيلـة هذا القدر الزائد لسداد المبالغ المقترضة ، ويقدر أنه يمكن الانتهاء مـــن سداد المبلغ المذكور خلال سنة ونصف تلغى بعدها الزيادة المذكورة .

ثم أشار الى ملاءمـة قيام الحكومة المصرية بعرض مناسب فعال لاستعـــادة ثقة العالم فى قناة السويس كممر دولى حـر يخدم الاقتصاد العالمى ، وأكـــد أن مثل هذه السياسة ضرورية فى الوقت الحالى حتى يمكن استبعاد المشاريع الـتى تقوم بها بعض الدول ، اما لانتاج البترول فى الصحراء الغربية (فرنســـا) واما بالتوسع فى انتاجه فى أمريكا الجنوبية ، واما لبناء الناقلات الضخمة الـــتى يمكنها الملاحة حول رأس الرجاء الصالح ، أو انشاء أنابيب جديدة من مناطـق الانتاج فى الشرق الأوسط الى موانى أخرى بالبحر الابيض .

وأشار فى هذا الصدد الى ملاءمة قيام مصر بتخصيص جزء من الرسوم لتعويض المساهمين القدامى حتى يتم الاتفاق على مقدار التعويض عن طريق التحكيم أو بأى وسيلة أخرى وذلك لكى تقنع مصر العالم بأنها لا تفكر فى اغتصاب القناة وأنها ستقوم بدفع التعويض المناسب .

كما اقترح أن تقوم مصر بتخصيص جزء آخر من الرسوم لمشاريع توسيع القناة وتعميقها ، وقد ذكر فى هذا الصدد أن هذه المشاريع قد تتكلف مبالغ طائلة ولكن بعد النظر من الوجهة الاقتصادية يبرر مثل هذا الاستثمار ، وأضاف أن تخصيص جزء من الرسوم لهذه الاغراض سيساعد على الحصول على القروض اللازمة لنفقات التوسيع اذ يمكن سداد هذه القروض بعد ئذ من النسبة المخصصة لذمة التوسيع .

وأضاف أنه لو احتفظ بهذه النسبة فى البنك الدولى فان مصر تضمن عزلها عن السياسة الدولية والمحافظة عليها بمنأى عن أخطار الحجز والتجميد علاوة على أنها توجد فى البنك الدولى اهتماما مستمرا بموضوع القناة ورغبة فى المعاونة على زيادة نفعه وصلاحيته للاقتصاد العالمى .

كما تحدث عن موضوع ادارة القناة وأبدى أنه قد يكون ملائما أن تقبل مصر بعض أعضاء فى مجلس الادارة يمثلون الشركات الكبرى التى تستخدم القناة مثل شركات الملاحة وشركات البترول وبعض الاشخاص المعروفين فى المجال الدولى بخبرتهم العالية فى المسائل التى قد تهم هيئة القناة .

وزارة المالية والاقتصاد
مكتب الوزير

وذكر أنه قد ترى مصر أن يعهد الى مثل هذا المجلس بتحديد الرسوم وبتحديد النسب المخصصة للتوسيع والتعميق على أن تعتمد قرارات المجلس من الحكومة المصرية ، وأن يعاد النظر فيها كل ثلاث سنوات مثلا .

واختتم كلامه بأن قناة السويس رمز للعلاقة بين الشرق والغرب وأن المحافظة عليه والتوسع فيه سيساعد على تنمية وتحسين العلاقات الدولية وعلى رفع مستوى المعيشة فى الشرق العربى كله اذ أن التوسع فى استخدام القناة سيعنى التوسع فى استخراج البترول من الشرق الاوسط بدلا من التوسع فى استخراجه من جهات أخرى ، كما سيعنى زيادة السياحة الى بلاد الشرق الاوسط وزيادة الاهتمام بها ، وان مصر التى تحتل مكان الصدارة فى العالم العربى يهمها بطبيعة الحال المساهمة فى رفع مستوى المعيشة بين أركانه ، كما أشار اشارة عابرة الى ما قامت به حكومة الولايات المتحدة من ضغط على اسرائيل متحدية بذلك الاتجاهات التى كانت معروفة عن الرأى العام المحلى فى الولايات المتحدة وذكر أن الرأى العام الامريكى أيد سياسة ايزنهاور تجاه اسرائيل وانجلترا وفرنسا خلال العدوان ، ولكنه يخشى أن الدعاية الصهيونية والدعاية البريطانية فى الولايات المتحدة قد تخفف من تأييد الرأى العام الامريكى لسياسة ايزنهاور ما لم تعمل مصر على اكتساب ثقة العالم والمحافظة عليها . ،